الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية

الذهب الإسلامى منذ القرن السابع إلى القرن الحادى عشر الميلادى(*)

لم يقتصر أثر الفتوح الإسلامية فى القرنين السابع والثامن على مجرد إنشاء امبراطورية واسعة امتدت من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى، ولكنها أقامت من كافة البلاد المفتوحة التى كانت إلى ذلك الحين تتبع مناطق اقتصادية مختلفة — وهى بلاد الشرق الساسانى (الفارسى) والامبراطورية البيزنطية أو بلاد الغرب الخاضعة للبرابرة — ملكاً اقتصادياً جديداً هو العالم الإسلامى الذى استمر بعد تفكك الخلافة كما استمر العالم الهلينستى بعد تفكك امبراطورية الاسكندر(١) .

ومنذ القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر أصبح للعالم الإسلامى سيادة اقتصادية لاشك فيها على الشرق والغرب على حد سواء ، وترجع هذه السيادة على وجه الخصوص إلى امتلاك الذهب وإلى قيمة النقود الإسلامية التى اعترف بها العالم أجمع ، ودراسة هذه الأسس النقدية هى موضوع هذا المقال الذى ينتظم على هذا النحو فى سلك البحث الكبير الذى تقوم به مجلة Annales عن الذهب وأدوات التبادل والتداول النقدى .

فلم أصبح المسلمون سادة الذهب ؟ وما هو الدور الذى قام به الذهب الإسلامى فى التاريخ الاقتصادى للعصر الوسيط الأول ؟ هذه هى المشكلة المطروحة للبحث .

(*) L'or Musulman du VIIe au XIe siècle — Annales d'Histoire Economique et Sociale (1947) II, p. 143.

(١) يقوم زميلنا موريس لمبار منذ سنوات بتحضير رسالة اجتمعت الادلة على أهميتها ، وموضوعها « البحر المتوسط الاسلامى من القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر — دراسة اقتصادية» وهو فى الوقت ذاته مستمر فى دراسته للتاريخ الاقتصادى للعصر الوسيط الأول ، وقد طلبنا إليه أن يضع لنا شبه مقدمة لدراساته الكبيرة برسم صورة للتاريخ النقدى فجاءت جديرة بالتقدير لقوتها وجدتها — ل. ف.

— ١ —

إن افتقار الغرب إلى الذهب ، وتركز الذهب فى المدن التجارية الواقعة فى شرق البحر المتوسط ، وتحكم أهل الشرق Levantins وهم سادة الذهب فى التجارة الكبرى أمور ثلاثة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً وتتحكم فى كافة اقتصاديات العالم الرومانى منذ آخر القرن الثانى . ومما زاد فى اختلال التوازن فى توزيع الذهب بين الشرق والغرب الأزمة التى انتابت الامبراطورية فى القرن الثالث ، وترك رومه إلى القسطنطينية ، والغزوات البربرية للشطر الغربى من الامبراطورية .

أما التجارة التى كان يقوم بها تجار الشرق أو السوريون فى الغرب الخاضع للبرابرة فانها لم تكن إلا تجارة استيراد فكانوا يجلبون السلع الشرقية الغالية من الأقمشة والتوابل أو غيرها من أدوات الترف ويأخذون الذهب فى مقابلها ، وفى الواقع لا تستطيع البلاد الغربية أن تقدم للمراكز القائمة فى شرق البحر المتوسط شيئاً آخر غير الذهب ، فليس لديها سلع غالية أو منتجات خاصة اشتهرت بها أو كميات ضخمة من المنتجات التى يكثر استهلاكها ، فهى مجرد منجم للذهب يستغله أهل الشرق حتى ينضب أو على الأقل حتى تحين اللحظة التى لا تدر فيها العملية ربحاً كافياً مضموناً . وقد حانت هذه اللحظة فى القرن السابع إذ أخذت كميات الذهب المخزون التى احتفظ بها الغرب تقل تدريجياً لانعدام أية منتجات للتبادل تصلح لتعديل الميزان التجارى دائم العجز ، وانعدام مناجم الذهب التى يمكن أن تغذى باستمرار التيار النقدى الذى يجرى إلى الشرق البيزنطى ؛ وقد حلل مارك بلوك هذا « النزيف المستمر من الذهب » تحليلا وافياً كما حلل نتائجه النقدية .

هذا وأن ندرة العملة الذهبية فى الغرب الخاضع للبرابرة ونقص وزنها وهبوط عيارها كلها تعبر بلغة النقود عن الحقيقة الاقتصادية التى بيناها فيما سبق وهى تسرب الذهب دون وجود ما يعادله ، فقد ندر وجود الصلدى الذهبى كعملة حقيقية ، وأصبح لا يقوم فى الغالب إلا بدور العملة الحسابية ، أما ثلث الصلدى فكان العملة الذهبية الوحيدة الشائعة فعلا ، وأصبحت

فى القرن السابع عملة سيئة بشكل ظاهر ، إذ خف وزنها واختلف عيارها وانخفض دائماً ، وبعض العملات الذهبية هى من الفضة المخلوطة . أما الفضة وهى معدن محلى فقد ازداد تداولها وأصبحت العملة الفضية المعروفة باسم denier عملة سائدة بعد أن كانت عملة مساعدة ولكن لم تقبلها تجارة البحر المتوسط الكبرى لتشبثها بالذهب .

وإذا ما انعدم الذهب انعدمت الواردات ، وتدهورت تجارة السوريين فندر ذكر نشاطهم فى بلاد الغالة فى القرن السابع ، وبدأ غرب البرابرة فى تلك الحقبة كالأرض الجدباء لا يرويها أى مجرى من الذهب ، وانحسرت عنها التجارة الكبرى ونشأ فيها نظام اقتصادى محلى ضعيف يعتمد على الفضة .

* * *

وإذا ما انتقلنا إلى الأمبراطورية البيزنطية فأننا ننتقل إلى مملكة الذهب الحقيقية ، فالذهب كان أكثر شيوعاً من الفضة فى بيزنطة ، ولم تقم الفضة إلا بدور ثانوى جداً فى النظام النقدى ، وكان ضرب الذهب لا يزال يعد من امتيازات امبراطور الرومان وحده ، وفى الواقع إذا نحينا جانباً العملات المنحطة التى قلدت فى شكلها العملة البيزنطية والتى أصدرها ملوك البرابرة فى الغرب فأننا نجد أن العملة الذهبية البيزنطية المعروفة باسم nomisma هى العملة الذهبية الوحيدة فى العالم .

فمن أين استمدت مصانع ضرب النقود مواردها فى بيزنطة ؟ هل استمدت هذه الموارد من الذهب المخزون الموجود فعلا ؟ أو من ذهب جديد مجلوب مستورد من بعض البلاد المجاورة المنتجة للذهب ؟ أو من الذهب المسكوك الذى دخل البلاد نتيجة لميزان تجارى فى صالحها ؟ ان بيزنطة اغترفت من هذه الموارد الثلاثة مجتمعة .

فقد اختزنت الولايات الشرقية فى الأمبراطورية المعدن النفيس فى الحقبة المزدهرة للتجارة السورية المصرية الكبرى حين كان الذهب الرومانى يتبادل

بكميات ضخمة فى أسواق الشرق للحصول على السلع الاسيوية الثمينة ، ولم يذهب هذا الذهب كله إلى مملكة البارثيين وأسواق المحيط الهندى إذ احتفظت سوريا ومصر بنصيب كبير منه فكانتا من « البلاد الممتصة للذهب » كما هو الشأن دائماً فى البلاد الكبرى التى تعيش على تجارة المرور « الترانسيت » وقد سهل هذا الذهب المخزون على بيزنطة فيما بعد القضاء على الأزمة النقدية الناتجة من الضعف التدريجى فى تيارات الذهب الجديد والعملات المستوردة التى كانت تستخدمها مصانع السك .

وفيما عدا مناجم داسيا التى فقدتها بيزنطة منذ أن طغت الغزوات البربرية على بلاد الدانوب فأننا نجد أن مناجم الذهب التى لجأت إليها بيزنطة منذ القرن الخامس إلى القرن السابع هى نفس المناجم التى كانت تمون إقليم البحر المتوسط الرومانى ، أى ذهب أعالى النيل (النوبة وشمال السودان) الذى كان يرد إلى مصر عن طريق أسوان ، وذهب أرمينيا والقوقاز الذى كان يرد إلى ساحل كولخيديا ويصل إلى القسطنطينية عن طريق طربزون ، وذهب الأورال الذى كان يتجه بواسطة سكان الأستبس إلى المنشئات اليونانية فى خرسونيزيا التورية . إلا أن الاتصال بكافة هذه الأقاليم ذات المناجم لم يعد منتظما فى القرن السابع إذ كان طريق ذهب النوبة يقطعه البلميون وهم قوم رحل يعيشون على النهب وارتياد الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر وهضبة الحبشة ، أما ذهب أرمينيا والقوقاز وأورال فقد عاقت وصوله الاضطرابات التى سادت سكان الاستبس وازدياد سيطرة آل ساسان ونفوذهم فى هذه الجهات .

وفى الوقت الذى زاد فيه الضعف والاضطراب فى ورود الذهب الجديد من الجنوب والشمال كان تيار العملة التى تمتصها تجارة السوريين من الغرب على وشك النضوب ، وقد رأينا الأسباب الداعية إليه فالتجارة مع أهل الشرق وهى تجارة من جانب واحد كادت أن تفرغ الغرب من ذهبه تماماً .

* * *

لقد كان تموين بيزنطة بالذهب مشكلة حيوية بالنسبة لها إذ اعتمدت كل قوتها الاقتصادية على التصدير الواسع لعملاتها إلى أسواق الأمبراطورية

الساسانية وآسيا الوسطى والمحيط الهندى لدفع ثمن مشترياتها من السلع الثمينة اللازمة لصناعات الأمبراطورية وترف مدنها الكبرى وتجارة المرور فيها المتجهة إلى الغرب ، وهكذا تسرب تيار نقدى شديد القوة من الأمبراطورية البيزنطية إلى الشرق بالنظر إلى طبيعة المبادلات ذاتها . ويضاف إلى هذا التيار الكميات الضخمة من الذهب التى تحتم على الأمبراطور البيزنطى أن يدفعها كجزية لكسرى فارس وقد بلغت قيمتها من عشرين إلى ثلاثين ألف قطعة ذهبية فى كل المعاهدات المعقودة بين البيزنطيين والفرس فى القرن السادس وبداية القرن السابع .

وقد صحب هذا التسرب الخارجى أو تسرب الذهب البيزنطى على هذا النحو إلى خارج حدود الامبراطورية تسرب داخلى حقيقى احتجز كذلك كميات كبيرة جداً من المعدن النفيس وحبسها عن الدورة النقدية ، ونقصد بهذا التسرب الداخلى اكتناز الكنيسة له فقد حوت كنوز الكنائس والأديرة فى القسطنطينية وآسيا الصغرى وخاصة فى مصر وسوريا احتياطيات معدنية ضخمة من العملات الراكدة والمنقولات الثمينة .

ولما أخذ تدفق الذهب الجديد أو المضروب فى الضعف عجز عن تعويض هذا التسرب المزدوج فى العملة الذهبية ، واختل التوازن بين الوارد والصادر من الذهب ، وقل حجم الذهب المستخدم فى التداول حتى أنه قدر أن مجموع الذهب المتداول بالنسبة إلى حاجات الاقتصاد البيزنطى قد انخفض بمقدار عشرين فى المئة فيما بين القرن الخامس والقرن السابع ، واتفق مع هذا التناقص فى كمية النقود المستخدمة فعلا إزدياد فى تدهور التجارة البيزنطية الكبيرة . وأدت العملية الأولى وهى تناقص النقود إلىالعملية الثانية وهى تدهور التجارة وقلت الصادرات إلى الغرب الخاضع للبرابرة لانعدام الكميات الكافية من النقود الغربية المستوردة ، فاضمحلت تجارة السوريين وقلت الواردات من الشرق الساسانى لانعدام الكميات الكافية من النقود البيزنطية المصدرة ، وفقدت العملة الذهبية البيزنطية (النوميسما) قوتها الهجومية ، وتبع ذلك أن تخلت التجارة البيزنطية عن المراكز التى ظلت محتفظة بها فى المحيط الهندى وفى إقليم الاستبس حول البحر الأسود وبحر قزوين ، فقد حدث إذن تقهقر فى الغرب والشرق ،

واقتصرت التجارة البيزنطية ومعها منطقة العملة الذهبية البيزنطية أى منطقة الذهب على الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، ولم تشمل إلا دائرة ضيقة توسطتها مدن الاسكندرية وأنطاكية وبيزنطة أخذت تعيش على المخزون من الذهب الذى تجمع فى عهد الرخاء وتستنفده تدريجياً .

إلا أنه فى داخل هذه الدائرة الضيقة اختلفت كثافة الذهب المكتنز أو المتداول من مكان إلى آخر ، فهى فى سوريا ومصر أكبر منها فى بيزنطة . ذلك أن العاصمة كانت ترسل من الذهب إلى ولاياتها الشرقية أكثر مما كانت ترسله هذه إليها ؛ وقبيل الفتح الإسلامى كانت مصر وسوريا بكنائسهما الغنية ومصنوعات الترف وطبقة التجار التى جمعت بين الحذق والغنى وموانيهما الكبرى وبحريتهما النشيطة هما من دون أجزاء الامبراطورية الأخرى الولايتان اللتان اجتمعت فيهما أهم كميات الذهب المخزون وسوف تنتقل هذه الكميات فيما بعد إلى أيدى المسلمين .

وقد هيأ هذا الذهب المخزون قبل وقوعه فى أيدى المسلمين لبيزنطة الاحتفاظ بعملتها ، وظلت العملة الذهبية البيزنطية رمز السيادة الاقتصادية والسياسية لبيزنطة وأكبر أدواتها وموضع العناية الشديدة من جانب الإدارة الامبراطورية ، فلم يصحب نقص كميتها وضيق دائرتها نقص فى صفاتها فهى لا زالت تسك على أساس إثنين وسبعين قطعة لكل وزن قدره « لبرا » (٣٢٧ جراماً) أى أنها هى الصلدى المعروف فى الإصلاح القسطنطينى بالصلدى الذهبى أو الدينار يون الذهبى ومنه اشتق المسلمون عملتهم الذهبية أو الدينار .

* * *

أما الامبراطورية الفارسية فانها لم تستخدم من معادن النقود سوى الفضة ، ولاشك أن كثرة المناجم الغنية بالفضة الممتدة شمال إيران من القوقاز إلى آسيا الوسطى تفسر التمسك بهذه التقاليد التى اعتمدت على نظام المعدن النقدى الواحد الذى ساد فى كل البلاد الواقعة فى داخل آسيا ، وهى تقاليد تتعارض مع نظام المعدن المزدوج اليونانى الرومانى الذى ساد فى شواطىء البحر المتوسط ، وقد عبر البارثيون عن هذه النزعات التى سادت الشعوب الإيرانية فهم (البارثيون)

لم يصدروا أية عملة ذهبية فى حين أنه قد وصل إلينا منهم كمية ضخمة من الدراخمات (الدراهم الفضية) . وأكثر الساسانيون من صنع النقود الفضية فى كل بلاد الشرق الأوسط كما أكثروا من دور الضرب فامتدت من بلاد مابين النهرين إلى السند ومن أذربيجان إلى خراسان(١) .

وفى بداية القرن السابع أدى نمو التجارة والتوسع الساسانى فى اتجاه جنوب بلاد العرب وأقليم الاستبس على بحر قزوين إلى تداول الفضة الفارسية على نطاق قوى واسع فى اتجاه الجنوب الشرقى والشمال الغربى ، واحتلالها المراكز التى تخلى عنها الذهب البيزنطى فى المحيط الهندى وروسيا الجنوبية . وعلى ذلك فان الدرهم الفارسى كان قبيل الفتح الإسلامى العملة الأساسية للتجارة فى البلاد الممتدة من الهند إلى بحر قزوين ومن هذه الدراخمة (درم بالفارسية) اشتق الدرهم الإسلامى العملة الفضية للخلفاء .

وفى هذه المنطقة التى ساد فيها نظام المعدن الواحد الفضى ماذا كان من أمر الكميات الضخمة من النقود الذهبية التى كانت تتدفق باستمرار من الامبراطورية البيزنطية ؟ إن النقود البيزنطية لم تتداول فى الامبراطورية الفارسية وشأنها فى ذلك النقود الرومانية التى لم تتداول فى مملكة البارثيين ، فهى كانت تصهر وتحول إلى سبائك وحلى ومنقولات ثمينة من كل نوع ، وتجمعت فى قصور الحكام وكبار الأمراء وعند نسائهم ، وعلى ذلك فان الذهب الذى كان يتخطى حدود الفرات كان يعد مفقوداً بالنسبة لحياة التداول وهذا هو الدور الذى تقوم به « البلاد التى تبتلع الذهب » فكل المعدن النقدى الذى انتزع من الدورة النقدية فى البحر المتوسط استقر فى كنوز إيران وما بين النهرين وسيجده فيهما الفاتحون المسلمون .

* * *

وهكذا كانت الخريطة النقدية قبيل الفتح الإسلامى تشير بوضوح إلى قيام

---

(١) أنظر الرأى المعارض ويمثله أرشيبالد ر . لويس فى كتابه القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط ، ص ٢٥ ، ٢٦ وهامش ٤٩ من الفصل الأول الترجمة العربية لأحمد عيسى — المعرب .

ثلاث مناطق تتعارض فيما بينها من حيث اختلاف كثافة الذهب فيها ، ونوع المعدن المستخدم فى ضرب النقود ، وهذه المناطق الثلاث هى:

الغرب الخاضع للبرابرة وكاد الذهب فيه أن ينضب تماماً ، وأخذت الفضة تحل فيه محل النقود الذهبية النادرة المتدهورة .

ثم الامبراطورية البيزنطية وقد أخذ تموينها من المعدن الأصفر يزداد صعوبة ، ولكنها كانت لا تزال تحتفظ باحتياطى كبير تركز خاصة فى ولاياتها الشرقية أى مصر وسوريا ، وسهل عليها الاحتفاظ بعملتها الذهبية التى ظلت أداة التبادل الوحيدة فى بلاد البحر المتوسط .

وأخيراً الشرق الفارسى وسادت فيه النقود الفضية وكان تداولها فيه بكميات ضخمة وفى الوقت ذاته تجمعت فيه مقادير ضخمة من الذهب المخزون او المكتنز .

وإذا حللنا التيارات النقدية بين هذه المناطق الثلاث فأننا نجد أنها تتجه فى نهاية الأمر من الغرب إلى الشرق ، إذ كان الغرب يفقد ذهبه لصالح بيزنطة ، وتفقده بيزنطة لصالح الشرق الفارسى ، فالذهب الذى انتزعته رومة من الممالك الهلنستية أى كنوز آل اتال والبطالمة والسلوقيين ، وثروات مدن القوافل التى صادرها أوريليانوس من ملكة تدمر عادت مرة أخرى إلى موطنها الأول أى إلى سوريا ومصر وما بين النهرين وإيران ، وبذلك انحسر المد المعدنى الذى روى رومة وعن طريقها روى الغرب كله ورجع إلى بلاد الشرق التى جاء منها ، واستقر معظمه فى كنوز الفرس التى حبسته عن النشاط النقدى ؛ فالحركة إذن سارت فى خط على مرحلتين من الشرق إلى الغرب إلى الشرق . واتفقت بداية القرن السابع مع لحظة متأخرة من هذه المرحلة الثانية التى بدأت منذ أواخر القرن الثانى ، وسارت الأمور فى طريق الاختلال التام فى توازن توزيع الذهب ، إذ قل الذهب النقدى فى ممالك البرابرة والأمبراطورية البيزنطية من ناحية ، وازداد الذهب المكتنز فى الشرق الساسانى من ناحية أخرى ، واتجه السبيل أيضاً إلى انتصار الفضة : بتناقص حجم الذهب المتداول وضيق منطقته الجغرافية الممتدة بين منطقة الفضة الفارسية التى اتسعت فى الشرق من ناحية وبين منطقة الفضة البربرية التى قامت فى الغرب من ناحية أخرى .

وثمة أسباب ثلاثة تفسر هذا التطور وهى : اكتناز الذهب ، وضعف إنتاج المناجم وعدم انتظامه ، ثم وعلى الأخص سير التجارة فى خط له اتجاه واحد فرضه الميزان التجارى على التيارات النقدية . وان الفتوح الإسلامية بتأثيرها فى هذه العوامل الثلاثة وهى اكتناز الذهب ، وجلب الذهب الجديد ، ومجرى التيارات النقدية ، قد أوقفت هذا التطور بعد أن بدأ ووجهته وجهة أخرى وفقاً لهدف آخر .

— ٢ —

إن البلاد التى فتحها المسلمون فى كرتهم الأولى السريعة إنما هى البلاد التى تجمع فيها ذهب العالم ، وتشمل البلاد التى تبتلع الذهب (ما بين النهرين وإيران الخاضعتين لآل ساسان) والبلاد التى تمتص الذهب (مصر وسوريا الخاضعتين للبيزنطيين) . وكانت أولى نتائج الفتح الإسلامى أن هذه الكميات الضخمة من الذهب المكتنز فى القصور الفارسية والأديرة البيزنطية عادت مرة أخرى إلى التداول النقدى .

هذا وقد عرفت الآن أهمية الغنائم فى الحياة الاقتصادية وكل ما تتضمنه من تعديلات فجائية فى التوازن النقدى والاقتصادى كازدياد قوة السكة ، وخفض قيمة المعادن الثمينة ، وصعود الأسعار صعوداً سريعاً ، وتنشيط التجارة الكبيرة مما يتمثل فى النتائج التى ترتبت على غنائم الاسكندر فى آسيا ، وغنائم الرومان فى الشرق والصليبيين فى سوريا والغزاة الأسبان فى أمريكا . إلا أن ما حدث فى عهد الغزوات الإسلامية كانت له نتائج لا تقل أهمية : إذ يكفى أن نفكر فى الكميات الضخمة من المعادن الثمينة التى تجمعت فى كنوز ملوك الفرس والتى ألقى بها السلب سريعاً فى التداول . وهكذا عاد الذهب الراقد الذى حبسه الاكتناز الاسيوى عن الحياة النقدية إلى استخدامه فى بلاد البحر المتوسط أى إلى النقود .

أما الثروات التى تجمعت فى كنوز الكنائس السورية والمصرية فانها عادت إلى التداول ببطء أشد ، إذ استمرت الإدارة الإسلامية فى أول الأمر فى اتباع النظم البيزنطية فأعفى رجال الدين كما كان الحال فيما مضى من ضريبة الرءوس ،

ولم تدخل ممتلكات الكنيسة فى الإحصاءات الرسمية ولكن منذ خلافة عبد الملك ابن مروان (٦٨٥ — ٧٠٥ م) خضع رجال الدين كغيرهم من أفراد الرعية لدفع ضريبة سنوية قدرها قطعة ذهبية عن كل رأس ، كما خضعت ممتلكات الكنيسة لضرائب باهظة . وفى نهاية القرن الثامن اضطرت الأديرة السورية لمواجهة الأعباء الثقيلة المتزايدة برهن آنيتها المقدسة ، وفى القرن التاسع اضطر البطريق ميخائيل فى مصر إلى بيع ممتلكات كنيسة الاسكندرية ، والتنازل عن بعض أماكن العبادة بالفسطاط إلى اليهود ، وأن المصاعب المادية التى لقيتها الكنيستان المصرية والسورية على غناها العريض فى العهد البيزنطى تدل بجلاء على ماحدث : فهما قد اضطرتا إلى الالتجاء على التوالى إلى النقود الموجودة فى كنوزها أولا ، ثم إلى المنقولات الثمينة ، وأخيراً التجأتا إلى أراضيهما وعقاراتهما فعاد كل الذهب الذى اكتنزتاه إلى التداول العام .

وثمة مورد آخر من موارد الثروة العاطلة استغله الفاتحون فى مصر وهو الكنوز المخبوءة فى المقابر الفرعونية ، إذ يذكر المؤرخون العرب منذ القرن التاسع وحتى القرن الحادى عشر كثيراً من الكشوف الهامة . وروى ابن حماد المؤرخ أن هذه الكشوف هى سبب ثروة الفاطميين وترفهم فهو يقول عنهم أنهم استمدوا مواردهم من الكنوز التى استخرجها الحاكم بأمر الله من أرض مصر التى كثرت بها فى قديم الزمان المعابد والمقابر والمدائن الكبيرة واستعانوا على ذلك بالتنجيم . . » . وكثرت الكتب التى تبحث فى الكشف عن الكنوز وعلاماتها الموجودة فى الآثار القديمة وتأثير النجوم والرقى والألفاظ السحرية التى تمكن من الكشف عن هذه الودائع الثمينة . وأقبل الباحثون عن الذهب من كل صوب فأقبلوا من المغرب وسوريا ، ومنذ عهد ابن طولون (٨٦٨ — ٨٨٣ م) أصبحت أعمال البحث عن الكنوز تتولاها السلطة الحاكمة ، وكون أصحاب المطالب أو الباحثون عن الكنوز نقابة حقيقية من نقابات الحرف حتى أنهم أخضعوا للضريبة على الحرف ، وكان الخليفة يستولى على خمس الكنز ويجرى البحث عنه بحضور نائبه ولعل هذا التنظيم تقرر بعد أن تم العثور صدفة فى أيام ابن طولون على كنز قدر بألف ألف دينار . ان مليون دينار تساوى أربعة آلاف كيلوجرام من الذهب ولكنا لايجب أن نتهم المؤرخ الذى أورد لنا هذه الحادثة بالمبالغة التى عرف بها

الشرق إذ أنه فى عهدنا هذا قدل وازن الذهب الصافى فى كنوز مقبرة توت عنخ امون بضعف العطاء المدنى فى البنك الأهلى المصرى . وبالنظر إلى أن « الاكتناز الأثرى » لم يكن معروفاً إذ ذاك فانه لايجب أن نغفل نصيب هذه الكشوف التى أجريت فى أرض مصر القديمة من التأثير فى قوة السكة المضروبة فى العالم الإسلامى .

وعلى ذلك فان القرنين السابع والثامن هما فترة الفتح أى الغنائم .

والقرنين الثامن والتاسع هما فترة التنظيم الإدارى أى عودة المعادن الثمينة التى تجمعت فى كنوز الكنائس إلى الدورة النقدية .

والقرنين التاسع والعاشر هما فترة البحث المنتظم عن الكنوز فى مصر أى الكشف عن الثروات المخبوءة فى القبور الفرعونية .

وإن إعادة هذه الكميات الضخمة من الذهب المكتنزة فى الشرقين الأدنى والأوسط على هذا النحو إلى التداول تعد من أهم الحقائق فى التاريخ الاقتصادى للعصر الوسيط الأول ، وهى بالنسبة إلى هذا العصر الذى لم يبلغ فيه إنتاج الذهب الجديد مبلغاً كبيراً توازى الكشف عن مناجم جديدة .

ولكن الفتح الإسلامى كان مرحلة حاسمة كذلك فى ميدان استغلال المناجم .

* * *

اتجهت السيادة والتجارة الإسلاميتان إلى كافة البلاد الكبرى المنتجة للذهب سواء فى آسيا أو أفريقية ، وتمكنتا من امتصاص إنتاجها كله تقريباً ، فهما قد اتجهتا إلى القوقاز وأرمينيا التى طردت منها التجارة البيزنطية ، وإلى آسيا الوسطى فى اتجاه مناجم التاى التى نشر فيها الإسلام ألويته على الشعوب التركية ، وإلى وادى السند وساحل ملبار الذى يصل إليه ذهب التبت والدكن ، وإلى الساحل الشرقى لإفريقية الذى تصل إليه السفن العربية لشحن الذهب القادم من الداخل ، وإلى بلاد النوبة وشمال السودان الذى وجه إليه وإلى مصر منذ ٦٥١ حملات ضد قبائل البيجا التى كانت تقوم بأعمال السلب والنهب

(وهى قبائل البلميين التى ذكرها المؤلفون الأقدمون) . وفى عام ٦٥٤ م تم احتلال دنقلة وهى أهم مراكز تجارة الذهب فى السودان ، وعقدت معاهدة مع النوبة تعهد فيها النوبيون بفتح الحدود أمام كل المسلمين من التجار أو الباحثين عن الذهب . وازداد تسرب الباحثين والتجار الذين هرعوا من كافة أرجاء العالم الإسلامى إلى « بلاد المناجم » ووصف اليعقوبى فى القرن التاسع هذا النشاط الكبير فى حقول الذهب بأعالى النيل فقال عن وادى علاقى أنه أشبه بمدينة كبيرة مزدحمة بالسكان من كل الأجناس من العرب وغيرهم وكلهم من الباحثين عن الذهب .

وفى عهد الفاطميين أشرف عمال الخليفة بأنفسهم على جماعات الأرقاء المشتغلين باستخراج الذهب فعاد الحال إلى ما كان عليه من ازدهار استغلال الذهب فى عهد البطالمة .

ولكن امتداد السيادة الإسلامية على كل شمال أفريقية هيأ للمسلمين الحصول على مورد من أهم الموارد التى غذت التيار الرئيسى للذهب الجديد المتجه إلى البحر المتوسط من القرن التاسع إلى القرن الحادى عشر ، ألا وهو بلاد السودان فبعد أن دخلت الإبل فى إفريقية الشمالية فى القرن الثانى بعد الميلاد على وجه التقريب رحلت قبائل البربر التى تقطن الداخل متقدمة صوب الجنوب عبر الصحراء الكبرى ، وأخذت تستولى على الصحراء على مراحل متقاربة ، وأنشأت الواحات ووطدت الصلات مع أطراف البلاد السودانية . ثم أن فتح المسلمين لبلاد المغرب وبسط سيادتهم على قبائل البربر ، وامتداد تجارتهم إلى الجنوب ضم هذه الشبكة من الصلات الصحراوية إلى منطقة البحر المتوسط ، وساعد على تنظيم وصول ذهب السودان بالطرق الصحراوية إلى أسواق افريقية الشمالية . وأصبحت سجلماسة التى أسست باقليم تافيلالت عام ٧٥٧ — ٧٥٨ م مدينة كبرى من مدن القوافل ، ومرسى المتاجر السودانية ترحل منها فى كل خريف « قافلة الذهب » وفى القرن العاشر بلغ دخل بيت المال من الضرائب المفروضة على الواردات السودانية أربعمئة ألف دينار فى السنة .

ولم تلبث أن قامت بالإضافة إلى هذا الخط الغربى المار بسجلماسة وتيشيت

والسودان علائق أخرى امتدت من ورجلة إلى منحنى النيجر مارة بتيديكلت ، وفى الشرق قامت كذلك الطرق التى وصلت مابين الجريد وطرابلس من ناحية وغدامس وعاير والسودان من ناحيـة أخرى . هذه هى الطرق الصحراوية الثلاثة للذهب ؛ وقد قام صراع عنيف فى سبيل السيادة على أطراف هذه الطرق بين مختلف دول الغرب الإسلامى ، ويعد هذا الصراع بمثابة المرشد الذى يهدينا وسط التاريخ المضطرب لشمال افريقية فى العصر الوسيط . فى القرن التاسع كان الأمويون فى قرطبة قد ضمنوا تقريباً تبعية أسرات البربر الصغيرة فى غرب بلاد المغرب وولاء الرستميين فى تاهرت الذين امتد سلطانهم أو نفوذهم من جبل نفوسة حتى سجلماسة عن طريق ورجله أى أنهم كانوا فى واقع الأمر يتحكمون فى منافذ الطرق الصحراوية كلها . ولكن الفاطميين فى السنين الأولى من القرن العاشر ، بعد أن استولوا على افريقية والجريد وطرابلس قضوا على أمارة تهرت واحتلوا سجلماسة فأصبحوا سادة طرق الذهب كلها وقتاً ما مما هيأ لهم إنشاء احتياطى ضخم من المعدن النفيس لاتمام مشروعهم الكبير وهو غزو مصر . وخصصوا مبالغ ضخمة لدعايتهم فى وادى النيل ، وفى أثناء غزوتهم الأخيرة المظفرة حملوا معهم إلى مصر ألف حمل من الذهب لنفقات إقامتهم الأولى . ومنذ ذلك الحين غزت السوق المصرية الدنانير المغربية التى أعجب بها فى القرن التالى الرحالة الفارسى ناصرى خسرو ، وفى أثناء القرن العاشر تمكن الأمويون من استعادة الاشراف على الطريق الصحراوى الغربى ، وظل الفاطميون أصحاب السلطان على الطريقين الشرقيين ، وتفرع مجرى الذهب السودانى إلى فرعين وهذا هو أوج خلافة قرطبة فى الغرب ، وأوج خلافة القاهرة فى الشرق . وفى القرن الحادى عشر امتدت فتوح المرابطين على طول الطريق الغربى للذهب من السودان إلى مراكش ثم إلى أسبانيا . وقد ظل المرابطون على صلة وثيقة بأطراف البلاد السودانية فاستطاعوا أن يسكوا كميات ضخمة من عملتهم الذهبية الجميلة المعروفة بالمرابطية marabotins والتى ظلت بلاد الغرب المسيحى تتنازع عليها إلى اليوم الذى وصلت فيه السفن الايطالية إلى المرسى الكبير لتتمون مباشرة من الذهب السودانى الجديد ؛ وفى تلك الأثناء حدثت فى الطرف الآخر من افريقية الشمالية غزوات بنى هلال لافريقية فقطعت الطرق التى كانت تمون ملك الفاطميين بالذهب السودانى عن طريق

الصحراء الكبرى الشرقية والجريد وطرابلس ، وبذلك فصلت بين مصر والشرق الاسلامى وبين بلاد الذهب السودانية مما كان له أثره فى ضعف هذه البلاد وهو ضعف أفاد منه الأتراك ثم الصليبيون ، ومن ناحية أخرى نجد أن الغزوات الهلالية قد عزلت الحوض الغربى للبحر المتوسط عن بقية العالم الاسلامى ، وبذلك سهلت المشروعات التجارية التى قامت بها جنوة على شواطىء بلاد البربر ، كما هيأت لها فى القرن الثانى عشر تحويل ذهب السودان عن طريقه لصالح الغرب المسيحى . إلا أنه سواء أكان الذهب الجديد القادم من افريقية الغربية متجهاً إلى مصر أو إلى أسبانيا ، فانه ظل إلى آخر القرن الحادى عشر يصل إلى أراضى إسلامية .

وعلى ذلك فان إعادة الذهب المكتنز إلى التداول ، واستغلال كافة مناجم الذهب القديمة المعروفة فى الشرق الاسلامى ، وورود ذهب السودان إلى الغرب الاسلامى كلها قد جعلت من المسلمين سادة الذهب .

* * *

ومثل هذا الوضع قد هيأ للعالم الاسلامى ممكنات ضخمة فى سك النقود لم تعرفها الممالك الهلنستية أو الامبراطورية الرومانية ، ومن باب أولى ، الامبراطورية البيزنطية أو الفارسية أو الممالك البربرية فى الغرب . وتعددت مصانع سك النقود وامتدت من إيران إلى أسبانيا ، وضرب الخلفاء كميات ضخمة من النقود الذهبية والفضية وبعد تفكك الخلافة ضربها كل حكام الدول الاسلامية المختلفة .

ولم يستقر نموذج النقود الاسلامية سريعاً ، ويرجع ذلك دون شك إلى دوام تشبث التجارة بالصفات التقليدية فى الأدوات التى تستخدمها للتبادل ؛ فغداة الفتح الاسلامى ظلت العملة الذهبية البيزنطية والعملة الفضية الفارسية تستخدم كل منهما فى المنطقة الخاصة بها ، ولم تكن النقود التى ضربها الغزاة فى أول الأمر إلا تقليداً لها ، وكان الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان أول من ضرب النموذج الاسلامى ٦٩٤ م فحل فيه اسم الخليفة والقابه والعبارات الدينية محل صورة الامبراطور البيزنطى على العملة الذهبية وصورة ملك فارس على العملة

الفضية . وسحبت العملة القديمة تدريجاً من التداول وأعيد صهرها وضربها بالقالب الجديد .

وتسمى بعض المصادر الشرقية هذه العملة الجديدة باسم « المنقوشة » وهى تسمية انتشرت انتشاراً واسعاً فى الغرب المسيحى واتخذت صوراً متعددة منها mancus, mancussus, mangons وغيرها .

وهكذا ظهرت العملة الاسلامية : خلف « الدينار » الصلدى الذهبى البيزنطى كما خلف « الدرهم » الدراخمة الفضية الفارسية وتقررت نسبة ثابتة بين هاتين الوحدتين مما ربط بين النظام النقدى البيزنطى الذهبى والنظام النقدى الفارسى الفضى برباط متين .

غير أن مناطق التداول الثلاث القديمة لم تندمج بعد ، إذ كان دخل الولايات الغربية (المنطقة البيزنطية القديمة) يحسب فى قوائم الضرائب بالعملة الذهبية ، ودخل الولايات الشرقية (المنطقة الفارسية القديمة) يحسب بالعملة الفضية ، ولم تصدر دور السكة الأسبانية (منطقة القوط الغربيين القديمة) إلا الدراهم ، ولكن حدث فى القرن التاسع تغيير كبير إذ أخذ ضرب الذهب الذى اقتصر حتى ذلك الوقت على دور السكة بسوريا ومصر ينحو نحو اللامركزية ، وانتشر صوب الغرب فى أفريقية الشمالية وصقيلة وأسبانيا ، وأصبح دخل كافة ولايات الدولة العباسية شرقية أو غربية يحسب فى قوائم الضرائب فى بداية القرن العاشر بالعملة الذهبية . وفى الوقت ذاته عمل الأمويون بقرطبة على ضرب الدنانير ، وزاد الفاطميون من جانبهم فى سك العملة فانشأوا إلى جانب الدينار عملة جديدة من الذهب هى ربع الدينار أو «الربع» وأصدروا منها كميات ضخمة فى صقلية وهذه النقود الصغيرة هى التى عرفت فى الغرب المسيحى باسم «tarin» وسادت فى كافة شواطىء البحر التيرانى حتى القرن الثانى عشر .

وهكذا ضرب الذهب ودخل فى التداول من شمال الهند إلى الأندلس ، وغدت الحضارة الاسلامية الزاهية من حضارة مادية وحضارة معنوية على السواء ، وما سمى بالنهضة الاسلامية بفنانيها وعلمائها ومفكريها ومدنها الزاهرة كبغداد والقاهرة وقرطبة — غداذلك كله كأنه محمول على هذا المجرى من الذهب ؛

وأصبح الدينار العملة الرئيسية فى العالم الاسلامى ، وعملة حقيقية تستخدمها التجارة الكبيرة ، وعملة حسابية لتقدير الضرائب ، ولم يعد الدرهم إلا عملة مساعدة أو أداة الصفقات المحلية الصغيرة ؛ وضمت منطقة النقود الذهبية ، أو بعبارة أصح منطقة نظام المعدنين فى البحر المتوسط ، البلاد التى سادها حتى ذلك الحين نظام المعدن الواحد الفضى فى الشرق . كما ضمت فى الغرب البلاد التى ساد فيها الذهب حديثاً . لقد انتصر الذهب فى أثناء القرن التاسع وامتد تدريجا فى العالم الاسلامى كله ، واتجه نحو الغرب خارج المنطقة الضيقة التى اقتصر عليها فى القرن السابع فكيف لا ينسب ذلك إلى الحقيقتين الرئيسيتين السابقتين وهما : إعادة الذهب المكنوز إلى التداول ، وورود ذهب السودان ؟

— ٣ —

لم يكن النقد المتداول فى كافة أرجاء العالم الإسلامى لينحصر كله فيها ، إذ تسرب منه جانب كبير وانتشر فى المناطق الاقتصادية المجاورة ، وكان هذا الصادر من المعادن الثمينة فى صورة النقود قوة كبيرة للتجارة الإسلامية ، إذ انتشر عن طريقه سلطان المراكز الكبرى كبغداد وفسطاط القاهرة وقرطبة وبالرمو ؛ ولكنه أحدث كذلك تغيرات عميقة فى الخريطة العامة لمناطق التيارات النقدية كما رسمناها فى بداية القرن السابع الميلادى ، وهنا يبدأ مايمكن أن يسمى بالدور العالمى للذهب الإسلامى .

ولتقدير أهميته لابد من تتبع خط سير النقود الإسلامية فى طرق آسيا وأوروبا ، والفحص عن الميزان التجارى بين العالم الإسلامى والبلاد المحيطة به ، وتحديد الطرق التجارية على الخريطة ، وأماكن العثور على الدنانير والدراهم فى خارج الأراضى الإسلامية ، إذ تهيىء لنا كلها عناصر البحث ولابد من أن ندخل فى اعتبارنا من وجهة النظر هذه ثلاثة آفاق هى : الأفق الشرقى ، والأفق البيزنطى ، وأفق غرب البرابرة .

لقد تسربت كميات ضخمة من النقد الإسلامى عن طريق واجهته الشرقية

آسيا الوسطى والخليج العربى والبحر الأحمر ، وفى هذا الجانب استمرت بغداد والفسطاط القاهرة فى التجارة الكبرى التى قام بها فيما مضى الساسانيون ومدينة الاسكندرية ، وهى تجارة تقوم على استيراد المنتجات الثمينة من الهند وجزر الهند الشرقية والشرق الأقصى ، وتتطلب خروج كميات ضخمة من النقد إلى الشرق فانتشر الدينار على نطاق واسع فى كل الجزء الغربى من المحيط الهندى من جزيرة سيلان وساحل ملبار إلى جزيرتى سقطرى ومدغشقر . وفى القرنين العاشر والحادى عشر كان ذهب العباسيين يصل بطريق الخليج العربى ، وذهب الفاطميين يصل بطريق البحر الأحمر وساد اكافة أسواق المحطات التجارية .

فمن أى ذهب صنعت هذه الدنانير الفاطمية التى عثر عليها فى مدغشقر ؟ هل صنعت من بعض كؤوس الأديرة المصرية ، أو من بعض التماثيل الفرعونية الصغيرة ، أو من تبر السودان ؟ أن هذا الفائض من الذهب فى بلاد الشرق الأدنى والذى أمكن تصديره منها هو الذى هيأ النمو الكبير فى حركات الملاحة العربية فى البحار الجنوبية .

لقد احتل الدينار فى تلك البلاد المكانة التى كانت تشغلها العملة الذهبية البيزنطية (النوميسما) فى القرن السادس والعملة الفضية الفارسية (الدرهم الساسانى) فى القرن السابع ، ولم يقنع الدينار بهذه المكانة ، بل أوغل فى التقدم نحو الجنوب ونحو الشرق إلى أبعد مما وصلت إليه العملات البيزنطية والفارسية . وبعد الفترة القصيرة التى سادت فيها الفضة الفارسية نتيجة لاندفاع الفرس نحو بلاد العرب الجنوبية ونجحت فى قطع الطريق على تجارة الاسكندرية نجد أن هذه المنطقة التجارية الضخمة وهى منطقة الرياح الموسمية قد عادت مرة أخرى إلى منطقة النقد الذهبى وارتبطت نتيجة لذلك إرتباطاً شديداً باقتصاد البحر المتوسط .

* * *

أما الميزان التجارى مع الامبراطورية البيزنطية فأمره مختلف تماماً ، ذلك أن الشرق الإسلامى هو الذى يصدر أو يعيد تصدير السلع الاسيوية التى يستحوذ

عليها وحده ولذلك نشأ من تبادلها تيار قوى من الذهب البيزنطى لصالحه .

وفى الواقع كانت كل سوق الاستيراد فى بيزنطة معتمدة على الشرق الإسلامى اعتماداً يفوق بكثير اعتمادها السابق على الامبراطورية الفارسية ، وكان تصدير الذهب بكميات ضخمة هو الذى هيأ لها الحصول فى أسواق الشرق على المنتجات الثمينة التى تتوقف عليها حياة الترف وكل نواحى النشاط الصناعية والتجارية . ويضاف إلى هذا النزيف المستمر من الذهب الناتج من الإقبال على المنتجات الشرقية جزية سنوية فى أواخر القرن الثامن وأوائل التاسع بلغت قيمتها من ٧٠ إلى ٩٠٫٠٠٠ صلدى ذهبي تحتم أن يؤديها الامبراطور لبغداد .

ولم يكن الوضع النقدى لبيزنطة إزاء العالم الاسلامى خيراً من وضعها التجارى ، إذ حرمها ضياع سوريا ومصر من مخزون المعادن النفيسة الذى كانت تملكه هاتان الولايتان قبيل الفتح الإسلامى ، وامتنع عليها الوصول إلى موارد الذهب الجديد التى أصبح يتحكم فيها المسلمون . وفى نهاية القرن السابع أوجد الاصلاح النقدى الذى قام به عبد الملك بن مروان منافساً قوياً للنوميسما البيزنطية وهو الدينار ، ويدل تغيير عيار النوميسما وازدياد انخفاض الأثمان المعتمدة على الذهب فى نهاية القرن السابع وأوائل القرن الثامن على ازدياد ندرة المعادن الثمينة والمصاعب التى واجهها الاقتصادى البيزنطى فى هذه الناحية . . . فكيف نفسر إذن هذا التجدد فى مقادير الذهب المخزون التى نشاهدها فى بيزنطة منذ أواخر القرن السابع ، وهى المقادير التى زادت نسبتها زيادة كبيرة فى القرون التاسع والعاشر والحادى عشر ، وهيأت رفع عيار النوميسما ، وقلب اتجاه الأسعار ، ونشاط التجارة والصناعة ؟ هل يرجع ذلك إلى الذهب العاطل الذى عاد إلى الحياة النقدية ؟ أو إلى ورود الذهب المسكوك نتيجة لفائض الميزان التجارى مع بعض الميادين التجارية الأخرى غير الميدان الإسلامى ؟

يرجع ذلك إلى الأمرين معاً أو بعبارة أدق إلى تضافر أحدهما مع الآخر على التناوب .

وكان من نتائج حركة تحطيم الأيقونات (٧٢٦ — ٨٤٢م) أن عاد جزء

كبير من الثروات التى تجمعت فى الكنائس والأديرة البيزنطية إلى التداول ، وحدث إذ ذاك فى بيزنطة ما حدث فى العالم الإسلامى فى الوقت ذاته ، وأثر المثل الذى ضربه الخلفاء فى هذه الناحية على سياسة الأباطرة أنصار تحطيم الأيقونات ، ولكن ليس هناك وجه للمقارنة بين كميات المعدن الثمين التى عادت إلى الاستخدام النقدى نتيجة لما قام به أباطرة الأسرة الأيسورية وبين الكميات التى انتزعها الخلفاء من الكنوز الكنسية الغنية فى سوريا ومصر . فلم تهيىء تلك الكميات لبيزنطة إلا وسيلة لتخطى أيام الشدة ، وانعاش اقتصادها المنهار بعض الانعاش ، والعمل على وقوف النوميسما فى وجه الدينار منافسها الجديد ، وهى كميات لا تكفى لتفسير الازدياد المستمر فى نمو الحياة الاقتصادية وتداول الذهب الذى نراه فى بيزنطة فى القرن التاسع إلى القرن الحادى عشر .

ثم حدث منذ القرن التاسع أمر آخر أثبت وإن يكن أبطأ فى تأثيره فتبادل المعاونة والتضافر مع هذا التدفق فى الذهب تدفقاً مؤقتاً محدوداً نتيجة لحركة تحطيم الأيقونات ، ونقصد بهذا الأمر عودة تصدير المنتجات الثمينة للصناعة البيزنطية إلى الغرب الخاضع لحكم البرابرة ، وما صحبها من إعادة تصدير جانب من السلع التى تشتريها بيزنطة من الشرق الإسلامى . وبعبارة أخرى أن السوق الغربى الذى كاد أن يقفل تدريجاً فيما بين القرنين السادس والثامن قد أعيد فتحه على نطاق متزايد للسلع القادمة من بيزنطة أو المارة بها .

وقام هذا التصدير إلى الغرب وإعادة التصدير إليه إما بواسطة الأساطيل الإيطالية لامالفى وسالرمو وجايتا وبارى وعلى الأخص بواسطة أسطول البندقية ، وأما بواسطة التجار الروس (السكندنافيين) الذين كانوا يتبعون نهر الدنيبر من مدينة كييف ويصلون إلى القسطنطينية عن طريق البحر الأسود . وأدخل كلا الفريقين فى القسطنطينية سلعاً قليلة القيمة وخاصة من المواد التموينية اللازمة للمدينة الكبيرة ، وجلبوا منها المنتجات الثمينة الغالية كالأقمشة الحريرية والقرمزية والتوابل وغيرها من مواد الترف التى كانوا يقومون بعد ذلك بتوزيعها فى بلاد الغرب كله . ولم تكن السفن البندقية تدفع أكثر من صلديين من الذهب ضريبة للدخول ، إلا أنها كانت تدفع خمسة عشر صلدياً عند خروجها ، وهذه النسبة

وقدرها إثنان إلى خمسة عشر تمثل على وجه التقريب النسبة بين قيمة الوارد إلى بيزنطة وقيمة الصادر منها إلى الموانى الإيطالية . كذلك كان الحال بالنسبة للأقاليم الواقعة على الأنهار الروسية حيث ضرب فلاديمير حاكم كييف فى آخر القرن العاشر نقوداً ذهبية سداً لحاجة تجارتها مع بيزنطة . وعلى ذلك فقد اخترق الامبراطورية البيزنطية تيار مزدوج من الذهب عن طريق الشمال وعن طريق الغرب ، وازداد جريانه قوة بازدياد القوة الشرائية لبلاد الغرب التى لجأت عن طريق كييف والبندقية إلى السوق البيزنطية . ولكن من أين جاءت أوروبا البرابرة التى خلت من الذهب أو كادت فى القرن السابع بالذهب الذى أخذت تشترى به منذ القرن التاسع السلع الثمينة من بيزنطة ؟

كان الاتصال بين العالم الإسلامى وغرب البرابرة يتم بواسطة مجموعتين من الطرق فى شمال وجنوب المنطقة البيزنطية . أما طرق الشمال فتبدأ من الأسواق الكبرى فى إيران والعراق وأرمينيا متجهة إلى بحر قزوين والأنهار الروسية ، ومن ثم تتجه إلى الغرب الجرمانى عن طريق بولندة أو عن طريق البحر البلطى وبحر الشمال .

وتبدأ طرق الجنوب من المدن الرئيسية فى سوريا ومصر وإفريقية الشمالية وصقلية والأندلس متجهة إلى إيطاليا وشمال أسبانيا أو جنوب فرنسا ، ومن ثم تتجه عن طريق الممرات الألبية أو وادى الرون إلى البلاد الواقعة على ضفاف الرين . واشتد نشاط التجار فى ارتياد هذه الطرق ، فارتاد التجار السكندنافيون طرق الشمال ، وارتاد البنادقة والامالفيون طرق الجنوب ، أما التجار من اليهود فقد ارتادوا طرق الشمال وطرق الجنوب على حد سواء .

كيف استقر على طول هذه الطرق الميزان التجارى بين العالم الإسلامى وعالم البرابرة الجرمان ؟ أن أهم السلع التجارية التى كانت تنشدها البلاد الإسلامية من أوروبا هى الرقيق من « الصقالبة » أو « السلاف » وفراء الغابات الروسية فكان الرقيق والفراء أهم السلع فى التجارة الواسعة التى قامت مع الشرق الإسلامى عن طريق الأنهار الروسية أو بلاد البحر المتوسط الإسلامية عن طريق أسبانيا وإيطاليا . يلى ذلك الأسلحة المصنوعة فى أمبراطورية الفرنجة وقد تخذت نفس الطرق ، وقصدير كورنواليس الذى كان يصل إلى أسبانيا

الإسلامية والبندقية والموانى الإسلامية عن طريق بلاد الفرنجة ، ثم الأخشاب اللازمة لبناء السفن والتى استخرجها البنادقة من غابات استريا ود الماشيا وجلبوها إلى إفريقية ومصر .

وقد سبق بيان سعة تصدير الرقيق السلافى إلى المراكز الإسلامية فى الشرق والغرب وما يتمثل فيه من معنى إنسانى عميق يدل عليه تطور معنى كلمة « سلاف » فى كل اللغات الأوروبية والشرقية حتى أصبحت فى النهاية تطلق على الرقيق دون غيره أو على الخصيان . كذلك تبينت أهمية تصدير الرقيق من حيث الكم ، إذ اظهرت الاحصاءات المتعددة بمدينة قرطبة وحدها فى عهد عبد الرحمن الثالث (٩١٢ — ٩٦١) زيادة فى عدد الصقالبة تبلغ عشرة آلاف فى مدى خمسين سنة ، ولكن لم توضح أهمية هذه التجارة توضيحاً كافياً من حيث قيمتها المادية وما يقابلها بالنسبة لغرب البرابرة من دخل ضخم من الذهب . كان الرقيق من الخصيان والجوارى الحسان سلعة ثمينة يشتد الطلب عليها فى كل العالم الإسلامى ، وتشترى من أسواق أسبانيا بأثمان غالية جداً ، فيقول الاصطخرى الجغرافى فى بداية القرن العاشر أن ثمن الرأس بلغ أكثر من ألف دينار . ويمكن إرجاع هذه النخاسة كما يؤخذ من المصادر الشرقية والغربية إلى نهاية القرن الثامن ، وأصبحت فى القرن العاشر أساس « الأرباح الفاحشة » التى ذكرها ليوتبراند وحصل عليها تجار فردان الذين تخصصوا فى هذه التجارة ، وجعلت بوهيميا يتدفق عليها « الذهب المشئوم » الذى أثار سورة القديس ادالبرت البراجى ، وبفضل هذه التجارة استطاعت امارة كييف ، وهى دولة تعتمد على نظام الرقيق ، ان تضرب نقودها الذهبية .

وكانت الفراء والقصدير تباع بأثمان غالية فى البلاد الإسلامية التى لا تنتج منها شيئاً ، أما الأسلحة وأخشاب بناء السفن التى يشتد الاقبال عليها وخاصة فى بلاد كمصر ينقصها الحديد والغابات فانها مهدت لقيام تجارة تهريب حقيقية ، إذ حرمتها القوانين الشرلمانية ومراسيم أباطرة بيزنطة والمراسيم البابوية فكانت تجارة مليئة بالأخطار الشديدة ولكن أرباحها كانت بقدر أخطارها كما هو الشأن فى كل تجارة ممنوعة ، وبعد تفريغ الحمولة فى الموانى الشرقية يعود المغامرون بسفنهم مثقلة القاع أى فارغة ولكن جعبتهم قد امتلأت بالذهب .

وقد أصبح غرب البرابرة مرة أخرى بلاداً مصدرة بعد أن كان قد فقد قدرته على التصدير منذ ترك رومة إلى القسطنطينية ، ويرجع الفضل فى عودته إلى التصدير إلى الطلب من مراكز الاستهلاك الجديدة التى نشأت فى الغرب الإسلامى ، وفتح الطريق التجارى الذى سهل قيام العلاقات إذ ذاك مع المراكز القديمة فى العالم الإسلامى . وهو بعد ذلك لديه السلع والسلع الثمينة التى يمكنه أن يقدمها إلى بلاد قادرة على شرائها لوجود الذهب لديها .

وفى مقابل هذه الصادرات التى يوجهها العالم الجرمانى إلى المنطقة الإسلامية نجد أن حجم الواردات التى يجلبها منها وقيمتها الاجمالية كذلك أقل بكثير وهى تشمل فى معظمها المنسوجات الغالية مثل الأقمشة الرقيقة الصورية vela tyrea والأثواب الاسكندرانية panni alexandrini والمنسوجات الأسبانية spaniscum وهى ألفاظ ترد كثيراً فى قوائم محتويات الكنائس الغربية . ولكن لا يجب أن ننسى أن كثيراً من هذه المنسوجات الإسلامية كانت ترد بواسطة التجارة ما بين بيزنطة وكييف ، أو ما بين بيزنطة والبندقية ، فيما عدا النسيج الأسبانى بطبيعة الحال الذى كان يستورد رأساً من المصانع الأسبانية .

وهكذا كان الميزان التجارى بين المنطقتين ينتهى بفائض لصالح الغرب ، وبذلك دخلت كميات ضخمة من النقد الاسلامى إلى أوروبا البرابرة دون أن يكون لها ما يعادلها .

ومما يؤيد هذه النتيجة حقيقة معروفة ، وهى تداول النقود الإسلامية فى أوروبا الشرقية والشمالية التى توغلت فيهما عن طريق الأنهار الروسية ، كما توغلت فى أوروبا الغربية عن طريق البحر المتوسط .

لقد حل الدرهم الإسلامى فى أوروبا الشرقية محل الدرهم الفارسى الذى كان قد فرض منذ أوائل القرن السابع نظام المعدن الواحد الفضى على تلك البلاد التى لم تكن لها نقود مسكوكة خاصة بها ، وقد تم العثور على مجموعات عديدة كبيرة فى الغالب من النقود الاسلامية الفضية فى البلاد الممتدة من بحر قزوين حتى البحر البلطى وفى اسكندناوة والجزر البريطانية وحتى ايسلندة ، فهل معنى ذلك أن الذهب الاسلامى لم يصدر إلى منطقة التجارة السكندناوية ؟ كلا دون شك ،

إذ تحول الذهب فيها ، كما هو الحال فى كافة البلاد التى يسود فيها نظام المعدن الواحد الفضى ، إلى سبائك وحلى أصبحت سلعاً داخلة فى التداول ، وكانت صياغة الذهب شيئاً هاماً فى تلك الحقبة فى كافة بلاد البحر البلطى وتشهد بذلك مجموعات المتاحف السكندناوية . إلا أن ذهب الشرق الاسلامى الذى امتصته بلاد أوروبا الشمالية نتيجة للتجارة الرابحة فى الرقيق والفراء والسلاح لم يصهر كله ويحول إلى حلى ، فأعيد تصدير جانب كبير منه إلى بيزنطة فى صورة دنانير أى فى صورته ذاتها ، أو فى صورة نقود كبيف حين انفصل فلاديمير عن التقاليد الإيرانية الخاصة بنظام المعدن الواحد الفضى وبدأ يضرب العملة الذهبية فى آخر القرن العاشر .

أما فى أوروبا الغربية فان الدينار الاسلامى المسمى بالمنقوش Mancus قد حل كعملة فى التجارة الكبيرة ، وكعملة حسابية محل الصلدى الذهبى الذى توقف الغرب عن ضربه فى النصف الثانى من القرن الثامن. وأصبح «المنقوش» متداولا وتقدر به الأسعار فى بلاد الغرب : فى إيطاليا وشمال أسبانيا وبلاد الغالة وجرمانيا وانجلترة الانجلوسكونية . وكان من نتائج ورود الدنانير على هذا النحو أن انخفضت قيمة الذهب التجارية فبعد أن كانت النسبة بين سعرى الذهب والفضة ١ : ١٢ فى بلاد الغالة فى أواخر الامبراطورية الرومانية انخفضت إلى ١ : ١٥ بل أنها انخفضت عن ذلك كثيراً فى أواخر أيام المملكة الميروفنجية ، ثم عادت فى القرن التاسع إلى ما كانت عليه أى إلى ١ : ١٢ وقد هيأ هذا الانخفاض فى قيمة الذهب التجارية لصناعة الذهب وصياغته فرصة للنمو فى الامبراطورية الشرلمانية ، وآية ذلك أن صندوق ذخائر القديس فاست قد حلى فى ٨٥٢—٨٥٣ بالذهب العربى (auro arabico) وأصبح الدينار العملة المفضلة فى عمليات التبادل الهامة ، حتى أن ملوك الغرب حين أرادوا سك عملة من الذهب قلدوا شكل العملة الإسلامية ، كما يستدل على ذلك من عملة الملك أوفا Offa فى مرسيا (٧٣٧—٧٩٦) التى قلدت الدينار الذى أمر بسكه الخليفة العباسى المنصور فى عام ٧٩٤ ، أو فى العملة المعروفة باسم « التارين » ذات الصليب tarin ad crucem التى أصدرتها فى القرن الحادى عشر المدن الايطالية على ساحل البحر التيرانى على مثال « الربع » الصقلى . على أنه يجب أن نلاحظ أن هـذه السكة المقلدة لم تكن على نطاق واسع لأن

الذهب القادم من البلاد الاسلامية إلى الغرب كان فى صورة نقود مسكوكة ، فتداولته أوروبا البرابرة كما هو واستخدمته كما هو فى دفع الواردات من الأسواق الخارجية سواء أكانت من الأسواق الإسلامية أو أسواق روسيا (أمارة كييف) أو أسواق البندقية وبيزنطة .

وأن انخفاض قيمة الذهب وهو سلعة مستوردة بالنسبة إلى الفضة وهى من المنتجات المحلية ، وصياغة الذهب فى البلاد السكندناوية والامبراطورية الشرلمانية ، وتداول الدينار فى أوروبا الغربية والدرهم فى أوروبا الشرقية والشمالية ، وسك العملة على مثال العملة الاسلامية — كل أولئك تثبت قيام تجارة كبيرة هامة من صادرات العالم الجرمانى الأوروبى إلى العالم الاسلامى ، كما تثبت من الناحية الأخرى قيام تيار نقدى قوى يقابل تلك الصادرات .

واستطاع الغرب تدريجاً بفضل هذا التدفق فى الذهب الذى لم يعرفه منذ أمد طويل ، أن يكون مرة أخرى بعضاً من الاحتياطى المعدنى ، وأن يستعيد قدرته الشرائية بازاء بيزنطة ، فعادت الواردات من السوق البيزنطية منذ بداية القرن التاسع بعد أن كانت قد توقفت تقريباً فى نهاية العصر الميروفينجى لانعدام الذهب ، وأخذ حجمها فى الزيادة فى القرنين العاشر والحادى عشر كلما زاد دخول النقود الاسلامية فى الغرب .

وقد رأينا أن كييف والبندقية هما أهم المدن التى ترد عن طريقها السلع البيزنطية التى توزع منهما على البلاد الغربية كلها ، فالذهب المتبادل الذى يتدفق على بيزنطة عن طريق كييف والبندقية هو فى الواقع وحقيقة الأمر الذهب الاسلامى نفسه .

* * *

وهكذا كان لتجارة الغرب الخارجية وجهان والتمييز بينهما حقيقة هامة لم تدرك بعد : يمثل أحدهما ميزاناً تجارياً فائضاً فى مواجهة المنطقة الاسلامية ، أما الوجه الآخر فهو يمثل ميزاناً تجارياً به عجز فى مواجهة المنطقة البيزنطية ، وكان الذهب يرد من ناحية ويخرج من الناحية الأخرى فجرى عبر أوروبا البرابرة تيار نقدى من البلاد الاسلامية إلى بيزنطة . وعلى ذلك فانه يمكن القول

بأن الذهب الإسلامى كان يعاد توزيعه فى غرب البرابرة مباشرة وفى المنطقة البيزنطية عن طريق غرب البرابرة . وترتبت على ذلك نتائج هامة .

وأولى هذه النتائج هى أنه ظهرت فى الغرب بعض المجارى الرقيقة للعلاقات العامة يغذيها الذهب المتنقل من المنطقة الإسلامية إلى المنطقة البيزنطية ، وعند ملتقى تيارات الذهب القادمة من العالم الإسلامى وتيارات السلع القادمة من بيزنطة قامت المراكز التى بدأت منها عودة اقتصاد التبادل والتى ظهرت فى القرن التاسع وتحددت معالمها فى القرن العاشر وثبتت دعائمها فى القرن الحادى عشر ؛ وازدهرت البندقية فى الجنوب وبلغت قوتها التجارية وثراؤها منذ القرن العاشر درجة فائقة من النمو ، وفى الشمال بدأت فريزيا وفلاندر وبلاد الرين تلعب دور ملتقى السبل التجارية الممتاز وهو الدور الذى ستقوم به على أقصاه منذ القرن الحادى عشر ، وترجع النهضة الشرلمانية وبذخ بلاط آل اوتو إلى حد كبير إلى هذه المجارى الرقيقة الإسلامية من الذهب التى بعثت الحياة فى بعض الأقاليم المحدودة فى الغرب الذى ظل فى صميمه مع ذلك زراعياً إقطاعياً بربرياً.

ثم قامت اليقظة الاقتصادية فى بلاد أوروبا الشرقية والشمالية التى ظلت حتى ذلك الوقت بمعزل عن التيارات الكبيرة ، فارتوت منطقة التجارة السكندناوية كلها من جنوب روسيا إلى البحر البلطى وبحر الشمال من النقد الإسلامى الذى وضع بذور النشاط وغذى شبكة العلاقات التجارية التى وجدها ونماها فيما بعد أعضاء حلف الهانسا من بلاد الرين .

وازدهرت فى النهاية الأحوال النقدية والاقتصادية فى بيزنطة فعوض الذهب الإسلامى الذى يتدفق عليها من الشمال والغرب خروج النقد منها إلى الشرق بل زاد عن حد التعويض واستطاعت بيزنطة بفضله أن تقوم مرة أخرى لصالحها بدور المركز الكبير لتجارة المرور بين الشرق والغرب ، واستعادت المركز المريح كبلاد تمتص الذهب وهو المركز الذى كان سبباً فى غنى ولاياتها الشرقية سوريا ومصر حتى القرن السابع ، وفى الواقع لا يمكن فهم قيام « العصر الذهبى الثانى » للحضارة البيزنطية فى عهد الأسرة المقدونية دون الذهب الإسلامى .

وهكذا كانت الفتوح الإسلامية وما ترتب عليها من إنشاء منطقة اقتصادية تجمع بين السعة والقوة ، سبباً فى تعديل توزيع المناطق النقدية وكثافة الذهب فيها وسير التيارات واتجاهها تعديلا كبيراً ، وكذلك اتجاه التطور ذاته كما بدأ فى القرن السابع ، فقد استبدل بالاقتصاد الذى يتسرب منه الذهب لتبتلعه هوة الاكتناز فى الشرق اقتصاد آخر يتدفق فيه الذهب . وازداد ضرب الذهب وتعددت دور السكة وزاد حجم الذهب المستخدم واتسعت منطقة تداوله وزحزح ذهب الكنوز الشرقية بعد عودته إلى الحياة النقدية والذهب الجديد الوارد من السودان منطقة الفضة تدريجاً إلى الشرق والغرب ، فانتصرت حقول الذهب فى السودان على مناجم الفضة فى شمال إيران وأوروبا الغربية .

وفى القرن السابع كانت المنطقة الحقيقية للذهب وهى منطقة النوميسما أى العملة الذهبية البيزنطية تقتصر فى الواقع على الحوض الشرقى للبحر المتوسط ولكن الدينار الإسلامى (المنقوش) انتشر منذ القرن الثامن ، وقلده غرب البرابرة ، وفى أثناء القرن التاسع انتقل العراق وإيران إلى اتخاذ النقد الذهبى أساساً للتعامل ، وضرب الذهب فى الأندلس وصقلية ؛ وفى القرن العاشر أصبح الدينار العملة السائدة فى كل أسواق المحيط الهندى وبدأ سك الذهب فى امارة كييف ؛ وفى القرن الحادى عشر قلدت المدن الإيطالية فى البحر التيرانى « التارين » الصقلى وقلدت قطالونية الدينار القرطبى ؛ وفى القرن الثانى عشر ضربت قشتالة عملة ذهبية على مثال العملة الإسلامية وأخرجت دور السكة الامبراطورية أو الأسقفية بعض العملات الذهبية الصغيرة Deniers فى بلاد الرين ؛ وفى القرن الثالث عشر أنزلت مدن إيطاليا الشمالية فى أسواق البحر المتوسط وأسواق الغرب عملاتها الذهبية الدوقات والفلورين . ان هذا الجدول الزمنى يلخص الانتصارات المتوالية التى حازها الذهب الإسلامى معدنا كان أو عملة .

أما الأقاليم الجديدة التى انضمت إلى منطقة الذهب فانها تغذت من المعدن الثمين بواسطة تيارات نقدية جديدة تماماً فى خط سيرها . كانت هناك حركة مد وجزر من الشرق إلى الغرب فرضتها الفتوح الرومانية على مجموع المعادن الثمينة ، ثم حركة أخرى من الغرب إلى الشرق فرضها استيراد السلع الثمينة

الشرقية من الشرق إلى الغرب دون أن يكون له ما يعادله . فهى إذن حركة تسير فى خطوط وفى اتجاه واحد ولا تمثل تيار تبادل حقيقى بل تمثل تياراً متقطعاً يستنفد جزءاً من العالم لحساب الجزء الآخر . أما الآن فقد أعقب هذه الحركة الجانبية حركة دائرية ، فتسرب تيار مزدوج من الذهب من العالم الإسلامى تغلغل فى أوروبا البرابرة عن طريق الجنوب الغربى والشمال الشرقى ، والتقى هذا التيار المزدوج فى بيزنطة ومنها عاد إلى الشرق الإسلامى . وبذلك اتصلت النهاية بالبداية وتم اغلاق دائرة تيار الذهب : من العالم الإسلامى إلى بيزنطة ، ومن بيزنطة إلى العالم الإسلامى . وهذا حادث كبير الأهمية فى تاريخ التداول النقدى وهو شىء جديد إذ نشأ لأول مرة نظام للتداول يمثل هذه السعة شمل الشرق والبحر المتوسط وكل أوروبا فى الوقت ذاته . ولجأت مراكز الاستهلاك الإسلامية إلى منتجات أوروبا البرابرة نتيجة لما لديها من فائض الذهب القابل للتصدير وبذلك قضى على الثغرة القائمة فى التيارات النقدية والتى تتمثل فى النضوب الاقتصادى فى الغرب الذى حرم حتى ذلك الحين من كل ممكنات التصدير . وبانتصار العملة الذهبية فى كل بلاد الشرق الإسلامى زال الاحتكاك فى التيارات النقدية الناتج من اكتناز الذهب ونظام المعدن الواحد الفضى فى فارس . وهكذا كان الذهب الإسلامى من كافة النواحى منشأ التغيرات الأساسية فى سير التيارات النقدية واتجاهها .

إلا أن الذهب الذى كان يتسرب من المنطقة الإسلامية لم يرجع إليها كله ، فظل جانب منه فى أوروبا البرابرة ، وجانب آخر أهم فى بيزنطة ، وتسرب جانب ثالث إلى المحيط الهندى وآسيا الوسطى خارج نطاق الدورة النقدية ، وقام هذا الذهب الإسلامى الذى رسب فى المناطق المجاورة بدور نشط إنشائى فيها ، فهو يمثل جزءاً من القوة الاقتصادية التى كسبتها هذه البلاد بحصولها على الذهب محرك التجارة الكبيرة ، فنهضت أوروبا الشمالية وتجدد النشاط فى الغرب وازدهرت بيزنطة ونمت التجارة فى المحيط الهندى وآسيا الوسطى .

ولكن هل ضعف الاقتصاد الإسلامى بفقده الذهب على هذا النحو ؟ كلا . إن الاقتصاد الإسلامى لم يصبه الضعف بخروج الذهب طالما احتفظ المسلمون وحدهم بالإشراف على كافة مصادر الذهب الجديد ، وضمنوا على الأخص

لأنفسهم الحصول على إنتاج حقول الذهب السودانى كله أى إلى القرن الحادى عشر . فمنذ بداية القرن الثامن إلى ذلك الوقت أى منذ أن أصبحت العملة التى سكها الخليفة عبد الملك بن مروان هى العملة الرئيسية فى المبادلات الدولية كان الذهب الإسلامى سائداً على كافة طرق التجارة الكبيرة من القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر فهذه الحقبةهى عصر الدينار والتفوق الاقتصادى للعالم الإسلامى .

ان الفتوح الإسلامية التى أعادت إلى التداول الذهب الذى تجمع فى كنوز الشرق ، واستولت على ذهب السودان ، تحتل فى التاريخ النقدى بل فى تاريخ العالم الاقتصادى مكانة وسط بين فتوح الاسكندر التى فتحت كنوز الفرس ومناجم آسيا للعالم اليونانى ، وبين الفتوح الأسبانية التى جلبت الذهب والفضة من أمريكا إلى العالم القديم .

موريس لومبار
المركز القومى للبحوث العلمية